المحور الثاني: النظريات الاقتصادية للمنظمات

اولا: النظريات التعاقدية

1- النظرية الإدارية (المنشأة باعتبارها شبكة من العقود): (Berls & Means, 1932)

اعتبر أدولف برلس **Adolf Berls**و غاردينر مينس**Gardiner Means** سنة 1932المنشأة بمثابة شبكة من العقود فقد قام Berle et Means بالفصل بين الملكية والإدارة، la propriété et la directionاوكان لهذا التمييز تداعيات مهمة في التحليل الاقتصادي للمؤسسة .

إذ تقترح نظرياتهما فكرة مفادها أنه يمكن تحليل سلوك المنشأة من خلال فهم العلاقات القائمة بين مختلف الجماعات ذات المصالح الخاصة: المساهمين المسيرين، الأجراء و كذلك الموردين، و حسب هذين الباحثين من الضروري محاولة فهم من يتحكم فعليا في المؤسسة و بأي طريقة.

سبب بروز النظرية

في العشرينيات عرفت المؤسسات الأمريكية تطورا كبيرا فكانت تكبر من حيث الحجم وتغير شكل الملكية وانتشرت الشركات بالأسهم. نتج عن ذلك

1) :ارتفاع عدد المساهمين؛

2)تنوع المساهمين؛

3)تشتت جغرافي للمساهمين.

لاحظ كل Adolf Berle & Gardiner Meansفي كتابهما حول "المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة The Modern Corporation and Private Property " الصادر 1932 أنه لا يمكن للملاك ان يديروا ملكيتهم، والمديرون هم من يدير المؤسسات. ما يعرف بفصل الإدارة عن الملكية.

2- نظرية طبيعة المنشأة (R.Coase, 1937)

عرفت النظرية الاقتصادية للمنظمة دفعة جديدة ابتداء من السبعينيات مع إعادة اكتشاف مقال شهير ل Ronald Coase يعود تاريخه إلى سنة 1937تحت عنوان: "طبيعة المنشأة "، The nature of the firmeحيث يثير المؤلف في تحاليله المسألة المركزية في طبيعة المنشأة: لماذا توجد المنشآت ؟

وفي إجابته لهذا السؤال انطلق Coase من فكرة أنه في ظل عدم تمام المعلومات Imperfect Informationوعدم التأكدUncertainty ، فإن التعامل المباشر بين الأفراد يكون مكلفا وصعبا، وتوصل إلى أن سبب وجود المؤسسات هو تكاليف المعاملات، Transactional Costs

Pr. Mustapha HOUHOU

حيث عالج Coase إشكالية التعارض بين المؤسسات والسوق، واعتبر أن المؤسسات الكبيرة لها القدرة على التطور، بفعل أن هيكلها التنظيمي يسمح لها بتخفيض تكاليف المعاملات (كونها أكثر فعالية من المؤسسات الموجودة في السوق)

و تتمثل الفكرة الجوهرية عند Coase في كون كل من السوق و المنشأة يشكلان نمطين تنسيقيين مختلفين تماما، و يحلل Coase المنشأة بصفتها نظام من العلاقات التعاقديةالخصوصية بين الأعوان: شبكة عقود، و يضيف علاوة على ذلك أن المؤسسة تتميز بوجود السلطة التي تعد بمثابة وسيلة للتنسق

يرىCoase بأن حجم المؤسسة يقاس بعدد العقود الداخلية والخارجية، وتوقع أن تكون التكاليف الداخلية أقل من التكاليف الخارجية بسبب قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليف المعاملات

وهذا وفقا للقاعدة التالية:

السوق: اذا كانت تكاليف السوق أقل من تكاليف إنشاء مؤسسة فإننا إذا نفضل السوق

المؤسسة (إخفاق السوق): اللجوء إلى السوق يؤدي إلى تحمل تكاليف المعاملات (السسوق) أكبر من تكاليف المؤسسة نلجأ لإنشاء المؤسسة

3- نظرية تكاليف الصفقات ل Olivier Williamson(1975)

تشكل هذه النظرية امتدادا مباشرا للفكرة التي صاغها Coase، فالفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن التنسيق في المؤسسة أفضل من التنسيق بواسطة السوق على اعتبار أن التدرج الهيراركي يسمح بالحد من بعض السلوكيات الانتهازية

أسباب وجود النظرية:

إن البحث عن أسباب هذه النظرية يدفعنا للإجابة عن سؤالين مهمين هما:

-لماذا المؤسسة موضوع هذه النظرية؟

- لماذا وجدت من طرف الاقتصاديين؟

* **المؤسسة موضوع النظرية:** منذ أعمال Coaseأصبحت المعاملات جزء من موضوع التحليل الاقتصادي

- **لماذا تم إيجادها من طرف الاقتصاديين:**

فالاقتصاديون هم الذين طوروا النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، حيث أن الباحثين في التسيير كانوا يركزون على التسيير الداخلي للمؤسسات لإنشاء نظريات جديدة في التسيير (مثل أفكار تايلور وفايول ومنتزبرغ). في حين أدرك المسيرين مؤخرا أهمية نظرية تكاليف التبادل وهذا ما أدى إلى وجود تكتل علمي يجمع بين الاقتصاديين والمسيرين ورجال القانون من أجل إثراء نظرية لها تطبيقات واسعة في مجال التسيير (نظرية تكاليف التعاقد)

Pr. Mustapha HOUHOU

انطلق Williamson من فكرة Coase المعلقة بتكاليف المعاملات وطورها حيث أدمج كلا من :

- تفكير Coase فيما يخص تكاليف المعاملات
- فكرة العقلانية المحدودة ل Simon ونقص المعلومات إضافة إلى عدم التأكد في العقود

هذا ما يجعل العقود غير تامة

ووفق نظرية تكاليف المعاملات، فقد طرح Williamson فرضيتين تتعلقان بسلوك الأعوان الاقتصاديين، وهما الرشد المقيد والسلوكيات الانتهازية، واللذان يمثلان الفرضيات السلوكية:

1.الرشد المقيد

2.السلوكيات الانتهازية

أساليب تسيير العقود:

في 1991، حدد Williamson 3 أشكال تنظيمية هي:

السوق Marché : من خلال السوق فإن تسيير حالة عدم اكتمال العقود، يكون من خلال إلغاء التعاقد والتوجه نحو طرف ثالث، ويعتبر هذا النموذج فعالا في حالة ما إذا كانت الأصول بدون خصوصية

المؤسسةHiérarchie: في حالة الأصول الخاصة (كالموارد البشرية، آلات تكنولوجية...) يصبح آلية السوق غير فعالة ويتم اللجوء إلى المؤسسة ، وفي هذا النمط تكون المؤسسة تمتلك سلطة القرار مثل عقودالعمل، العلاقات ما بين المؤسسات في إطار المناولة

الهجينLa forme hybride : يكون خليطا بين النموذجين السابقين

4- نظرية حقوق الملكية Alchain & Demsetz(1972)

تهدف هذه النظرية إلى فهم كيفية سير مختلف المنظمات انطلاقا من مفهوم حق الملكية و تفسير فعالياتها النسبية، إن حقوق الملكية ليست علاقات بين الأفراد و الأشياء بل هي علاقات مقننة بين الأفراد بالنسبة لاستعمال الأشياء،

وجوهر هذه النظرية هو أن وجود المؤسسة Existence وحدودها Boundaries ونطاقها Scope ينبع من الحقوق Rights التي تترتب على ملكية Ownership الأصول سواء الملموسة أو غير الملموسة في ظل العقود غير التامة ووجود تكاليف المعاملات.

هذه النظرية تشبه إلى حد كبيير نظرية تكاليف المعاملات التي طورها كلل من Coase & Williasom الذين ركزا على جميع أصول المؤسسة، بما في ذلك الأصول البشرية Human بينما ركزت هذه النظرية على الأصول المادية وغير المملوسة باستثناء الأصول البشرية) Nonhuuman or Physical Assetsسواء كانت ملموسة مثل الآلات والمعدات والمباني.... أو غير ملموسة مثل براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية، كونها أصول هي الأخرى تباع وتشترى عكس الأصول البشرية التي لا تباع ولا تشترى

Pr. Mustapha HOUHOU

تقوم نظرية حقوق الملكية عدد من الفرضيات هي:

- يعظم الأعوان الاقتصاديون رغبتهم في تعظيم المنفعة ويندفعون للبحث عن المصلحة الشخصية مهما كان النظام الاقتصادي الذي يتعاملون فيه و مهما كانت حقوق الملكية التي يمتلكونها؛
- يسعى كل شخص لتحقيق أهدافه الخاصة لكن يخضع إلى القيود المفروضة عن طريق هيكل النظام الذي يعمل فيه . فتعظيم الأرباح أو الثروة لا يعد الحجة الوحيدة للرغبة في تعظيم المنفعة للعون الاقتصادي إلى جانب الوسائل المالية التي تحتوي على وسائل غير نقدية مثل الترقية ، شروط العمل ، وقف الفراغ أثناء ساعات العمل؛
- رغبات الشخص يمكن تفسيرها من خلال سلوكه في السوق؛
- ليست المعلومة كاملة وليس تكاليف المعاملات معدومة

فالتعريف المقترح ل (Demsetz, 1976) هو : "أن حقوق الملكية تسمح للأفراد بالمعرفة المسبقة لما يأملون حدوثه وفي حدود المعقول في علاقتهم مع الآخرين أي الأعضاء الذين ينتمون إلى نفس المجموعة"

وتمكن حقوق الملكية الأطراف من ثلاث امتيازات هي:

–الاستعمال: يستعمل صاحب الحق حقه بنفسه؛

–الاستثمار: يستفيد صاحب الحق من نتائج استعمال حقه؛

- التصرف :يتصرف صاحب الحق في حقه

حيث توضح هذه النظرية لماذا يمارس صاحب حقوق الملكية حقوقه ؟ فممارسة الحقوق تستهدف تعظيم المنفعة.. لكن في بعض الحالات تمارس مضايقات على هذه الحقوق (الرقابة على الأسعار، وحصص الإنتاج...) ، فممارسة هذه الحقوق ليست ممكنة إلا إذا اعترف بها المجتمع وسمح بممارستها. وتعتبر مساهمة نظرية حقوق الملكية في فهم هيكل المنظمات و طريقة تسييرها محدودة على اعتبار أن معظم التحليل فيها ينصب العلاقات بين الملاك و المسيرين ... و من ثم يمكن اعتبار نظرية الوكالة كمحاولة لتعميم نظرية حقوق الملكية.

5- نظرية الوكالة ل Jensen & Meekling

تعتبر نظرية الوكالة من النظريات التعاقدية حيث تنظر للمؤسسة على أنها مجموعة (حزمة) من العقود، حيث يُنظر إلى المنظمة حسب هذه النظرية كسوق خاص و إلى عقد العمل كعقد تجاري، ويُعرف Jensen & Meekling علاقة الوكالة بأنها شكل من أشكال التعاقد بين مالكي المؤسسة ومديريها، حيث يعين الملاك بصفتهم الموكل أو الأصيل(The Principal) وكيلا (المدير أو الوكيل The)

Pr. Mustapha HOUHOU

Agentلإدارة المؤسسة نيابة عنهم، وهذا حتى يعظم منفعته من حقوق ملكيته، ويترتب عن ذلك تفويض الملاك لسلطة اتخاذ القرار للإدارة، وذلك لعدة أسباب أهمها:

1-غير مؤهل للقيام بالإدارة بنفسه؛.
2-لا يستطيع لمانع ما أن يمارس العمل الإداري؛
3- .تشتت الملكية.

وتحدث مشكلة عدم تناظر المعلومات عندما لا يكون للطرفين نفس المعلومات: أي هنا عدم تناظر المعلومات، فالموكل لا يعرف كل شيء عن الوكيل (مؤهلاته الفعلية، سلوكه، قدراته، قيمه)... أذن

⬅فهو يعرض ملكيته إلى مخاطر، ويبرز ضمن هذه المخاطر:

⬅انتهازية الوكيل: فالسؤال المطروح من طرف الأصيل: هل سيعمل الوكيل على تحقيق أقصى مصلحة للوكيل، أم هل سيعمل على تحقيق مصلحته الشخصية؟

حيث أنه حسب SA Ross1973 عندما يعمل الأفراد مع بعض فإن مصالحهم تكون عموما مختلفة وهذا يؤدي إلى نزاعات

	مصلحة الملاك	مصلحة المدير
الهدف	زيادة الربح	المكانة التنافسية للمؤسسة
التفكير	على المدى القصير	المدى البعيد

⬆اختلاف بين المصلحتين ⬅حدوث نزاع بين الطرفين

ويمكن معالجة هذه التعارضات من خلال آليات الحوكمة، حيث لحث الوكيل لخدمة مصلحة الأصيل يجب إبرام عقود

وتبحث نظرية الوكالة في كيفية حل إشكالية الانتهازية في المؤسسة، حيث تعتمد هذه النظرية بالدرجة الأولى على المعلومة. ويرجع الأصل النظري لنظرية الوكالة إلى فصل الملكية عن الإدارة BerleوMeans.

حل مشكلة الوكالة: في نظرية الوكالة، القضية المركزية هي التغلب على مشكلة الوكالة باستخدام آليات الحوكمة، أو أشكال السيطرة التي تتوافق مع مصالح المدير والوكيل بحيث يكون لدى كلا الطرفين الحافز للعمل معًا لتحقيق أقصى قدر من الفعالية التنظيمية. هناك العديد من أنواع مختلفة من آليات الإدارة.

Pr. Mustapha HOUHOU

6- النظرية التطورية للمؤسسات:

عرفت النظرية التطورية ظهورها انطلاقا من أعمال Richard NILSON وSedney WINTER في 1982 من خلال كتابهما المعنون ب" An Evolutionary Théory of Economic Change"، وقد ارتكز هذا الاتجاه في البحث على أعمال DARWIN حول تطور الكائنات الحية. ومن الناحية الاقتصادية؛ يرتكز هذا الاتجاه على أبحاث Joseph SCHUMPETER ، وحسب SCHUMPETER؛ فإن مفهوم التطور ينحصر في الطرق التي يمكن من خلالها للمؤسسات أن تتحسن في المجالات الخمس التالية:

- تصنيع منتج جديد أو تحسين جودة المنتجات؛
- إدخال نماذج إنتاج جديدة ترتكز أساسا على الاختراعات العلمية؛
- اكتساب أسواق جديدة؛
- إيجاد مصادر جديدة للحصول على الموارد الأولية؛
- إحداث تغيير في الهيكل التنظيمي.

وتنطلق المدرسة التطورية من المبدأ القائل بأن محرك المؤسسة والذي يتمثل في الأداء، لا يتأسس عن طريق الربح ولكن بواسطة قدراتها على العيش والاستمرار (سلوك الرضا وليس تعظيم الربح) ويعتبر D.TEECE المؤسسة على أنها " مجموع الكفاءات التكنولوجية المتميزة والأصول المكملة، ومجموع الروتينات التي تشكل القاعدة الأساسية للميزة التنافسية لمؤسسة بالنسبة لأخرى في ميدان معين".

كذلك فإن النظرية التطورية عالجت حالة عدم الثبات في هيكل المنظمة، حيث أدرجت التعلم كظاهرة للتجديد والإبداع.

ويعتبر G. Dosi، D.Teece و S.Winter أن المنظمة تتطور وفقا لشعورها باحتياجاتها الجزئية محددة من خلال قدراتها المتراكمة في الماضي بمعنى أصولها الخاصة، حيث أن التغير بالنسبة للتطوريين يعتبر داخلي المنشأ: فهو نتيجة لاستخدام الأصول الثانوية المنظمة والقدرات التي لم تكن تهتم بها والتي تصبح أصولا أساسية تبعا لتغيرات المحيط، إذن فإن المحيط وليس وحده السوق الذي يحدد درجة أداء المؤسسات، هنا يوجد تعدد في أنواع المحيط وذلك حسب بنية السوق ودرجة انفتاحه، طبيعة التشريعات والقوانين...الخ، ويميز التطوريون بين نوعين من المحيط: الأول يتعلق بمعالجة الاختيار الضعيف، أما الثاني فيعالج الاختيار الضيق. طبيعة الوسط الخارجي والاختيار الذي ينتج بين مختلف المنظمات هو مرتبط للغاية مع محور الموارد المالية التي تصبح مفتاحا أساسيا للتطور.

7- نظرية التسوية واقتصاد الاتفاقياتRegulation School

ميز رواد نظرية التسوية بين الأزمات الدورية والأزمة الهيكلية، وركزوا على دراسة الأزمات الهيكلية فقط تلك المرتبطة بنمط التسوية. وبناء على ذلك حددوا أربعة أشكال للأزمات:

Pr. Mustapha HOUHOU

–الأزمات الخارجية Exogenic crises: ناتجة عن حدث خارجي؛ يمكن أن تكون مزعجة للغاية ولكنها لا يمكن أن تعرض نمط التسوية للخطر وحق نمط التراكم، يعتبر الاقتصاديون النيوكلاسيكيون أن جميع الأزمات خارجية.

–الأزمات الداخلية Endogenous crises: هي أزمات دورية ضرورية وحتمية، لأنها تجعل من الممكن إلغاء الاختلالات المتراكمة خلال مرحلة التوسع دون تدهور كبير في الأشكال المؤسسية. لا يمكن فصل هذه الأزمات عن الرأسمالية.

–أزمة نمط التسوية :حيث لا يمكن تجنب دوامة الانحدار، يجب تعديل الأشكال المؤسسية وطرق تدخل الدولة في الاقتصاد. أفضل مثال على ذلك هو أزمة 1929حيث لم تؤد حرية قوى السوق والمنافسة إلى مرحلة متجددة من التوسع.

–أزمة نظام التراكم : من المستحيل الاستمرار في النمو لفترة طويلة الأجل دون حدوث اضطراب الأشكال المؤسسية، على ذلك هو أزمة 1929حيث تميزت الفترة ما بين الحربين العالميتين بالانتقال من نمط التراكم الذي يتميز بالإنتاج الضخم دون الاستهلاك بالحجم الكبير إلى النمط الذي يتميز بالإنتاج الضخم والاستهلاك بالحجم الكبير.

Pr. Mustapha HOUHOU